

باستطاعتها سوى تقديم فحوصات الطب العام لعدم وجود ولو إختصاصي واحد فيها.

أرجو من السيد الوزير أن يأخذ هذا المستشفى بعين الإعتبار ويعيد له مجده الضائع وأن تتكفل الوزارة ماليا بمحطة تصفية الدم التي صارت عالية على كاهل المستشفى مما زاد من تدهوره ماليا.

سيدي الرئيس،

إن التاريخ ذاكرة الشعوب وسجلها الذهبي، مما يتعين إعطائه العناية اللازمة له لكتابته ونشره للأجيال المتلاحقة وما أوفر هذا التاريخ المجيد الذي نحسد عليه، فمنطقة أفلو منطقة ثورية بحق وتمثل في الجزائر قلعة تاريخية سجلت أبرز الأحداث وأهمها، لما وقع فيها من معارك ضارية إبان الثورة التحريرية بين العدو والمجاهدين وهي المنطقة التي وقعت بها أم المعارك "معركة الشوابير" في 4 أكتوبر 1956 وهي أكبر معركة عرفها تاريخ الجزائر الحديث والتي تكبد فيها العدو خسائر كبرى، في مقدمتها سقوط حوالي 1370 قتيلاً في صفوفه. يجب تخليد مثل هذه المعارك وتدرسيها للأجيال.

سيدي الرئيس،

وإذ كنت أتكلم عن أفلو الفلاحة الري والصحة والتاريخ فإنها ولأسباب كثيرة جدية بأن تصبح ولاية في أول تقسيم إداري جديد، نظراً لقدمها وشساعة رقعتها وكثافة سكانها وبعدها عن مراكز الولايات المجاورة ولكون ملفها في هذا الميدان سبق وأن حضر وقدم للدراسة.

المنظومة التربوية:

سيدي الرئيس،

من مزايا برنامج الحكومة الإهتمام باللغة العربية وترقيتها، إذ نلاحظ أنها لغة التدريس في كل مراحل التعليم.

فليدرك الجميع أن اللغة العربية لغة علم ومعرفة ولقد

وبما أن الفلاحة والماشية وجهان لعملة واحدة، فقد قطعت الفلاحة أشواطاً معتبرة، غير أن الماشية مازالت في وضع مزري خاصة في سنوات الجفاف الأخيرة،

وعليه أطلب أن تعطى لها العناية كما أعطيت للفلاحة حتى يتم التكامل بين هذين العنصرين الهامين.

سيدي الرئيس،

تزداد ظاهرة التصحر وتتفاقم خاصة في سنوات الجفاف الأخيرة، فمن كان يدري أن الرمال ستضرب أبواب ولايات الشمال، فولاية تيارت عاصمة الحبوب مثلاً يقطع فيها الطريق الوطني رقم 23 الرابط بينها وبين أفلو بسبب الرمال، ناهيك عن ولايات أخرى وما أكثرها، لذا ينبغي على الدولة أن تضع مخططاً إستراتيجياً للحد من هذه الظاهرة.

وفيما يخص الري بولاية الأغواط دائماً فقد تمت دراسة لإنجاز سدين الأول بسكلافة والثاني بخنث سيدي ابراهيم، لكن بقي مصيرهما مجهولاً لحد الساعة. أرجو نفذ الغبار عليهما من أجل إنعاش المنطقة فلاحياً ورعويًا.

سيدي الرئيس،

أما بالنسبة إلى الصحة فإن ولاية الأغواط تحلم بإنشاء مستشفى جامعي لأنها تتوفر على الجامعة من جهة وتبعد عن غيرها من المدن التي تحضى بمستشفيات جامعية بمسافات طويلة جداً زادت من معاناة المرضى المتنقلين إليها من جهة أخرى.

وما دمت في الأغواط فإنه للأمانة يطلب سكانها من السيد وزير الصحة التدخل لتزويد مستشفى الولاية بجهاز السكانيير (Scanner).

أما عن المستشفى المثالي الموجود بدائرة أفلو الذي قدم خدمات معتبرة لكثير من الولايات المجاورة فأصبح اليوم، للأسف الشديد، عبارة عن عيادة متواضعة ليس

لقد استقبلنا البرنامج الذي تفضلت الحكومة بوضعه بين أيدينا في ظروف تميزت بتجديد أعضاء المجلس الشعبي الوطني بعد معركة إنتخابية كانت نتائجها ناقصة المصدقية لاتعكس إرادة الأمة بشكل موضوعي وصحيح، وهو أمر دفعنا إلى التساؤل عن مدى تحقيق فخامة رئيس الجمهورية وعوده للشعب التي قطعها على نفسه أثناء حملته الإنتخابية؟ وبالتالي عن مدى إمكانية هذه الحكومة وصدقها. فهل هي قادرة على رفع الظلم والغبن عن هذا الشعب والإهتمام به بالإستجابة لإنشغالاته مثل محاربة الرشوة والتعسف في إستعمال السلطة والمحسوية والتملص الضريبي؟

إسمحوا لي أن أسجل، ونحن بصدد مناقشة هذا البرنامج، بعض النقاط وذلك من باب التفكير في بعض الإختلالات والنقائص ومن بينها فقدان هذا البرنامج لبرنامج رقمية وزمنية يقرر من خلالها إستكمال هذه الإصلاحات.

سيدي الرئيس،

إن إقامة حكم راشد يهدف إلى دعم دولة الحق والقانون يتركز على مبدأ الفصل بين السلطات وإستقلالية القضاء واحترام الدستور والقوانين والتنظيمات المتعلقة بالدفاع عن حقوق المواطن المدنية والسياسية ورعاية الحريات الفردية والجماعية، ولن يكون ذلك إلا إذا إرتقينا بالوثام المدني إلى وثام وطني يجسد نشر معاني الأخوة والتسامح والتراحم والصفح في إطار مصالحة وطنية، فنعم للإصلاح والمصالحة التي تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق أي برنامج عملي وسياسي واقتصادي أو إجتماعي.

كما أن تطور المنظومة القضائية لايعني إصدار الدولة أو الهيئة التشريعية قوانين تلو القوانين وأحكام تلو الأخرى حتى يصبح العدل يباع ويشترى في الشارع، لكن الإرتقاء إلى عدالة راشدة يقاس بمدى تطبيق القوانين التطبيق السليم وكذا تمكين مؤسسات الدولة من ممارسة مهامها الدستورية بصفة كاملة.

أثبتت تجارب بعض الدول العربية صحة ذلك، وهذا ما يؤكد أن اللغة العربية هي وعاء يحمل أفكار الأمة، وعجز الأمة على الإنتاج والإبداع الفكري يكمن في بنيتها الفكرية وليس في الأداة التي هي اللغة.

- ولنجاح المنظومة التربوية نقترح ما يأتي:
- 1- مراعاة قدرات التلميذ الذهنية من مرحلة إلى أخرى.
 - 2- التخفيف من البرامج وحسن توزيعها.
 - 3 - إحداث جو ترفيهي وثقافي وفكري في المؤسسة.
 - 4 - تظافر جهود المختصين في علم النفس والاجتماع والطبيعة والحياة والرياضيات واللغات واللسانيات مع البداغوجيين ورجل الميدان: "المعلم".
 - 5 - التخفيف من معاناة رجل التربية وذلك ب:
 - توفير السكن الملائم له وتحسين راتبه.
 - وضع تسهيلات تساعد على البحث والتأليف والإبداع.
 - وضع تحفيزات وجوائز وعلاوات للمبدعين والباحثين.
 - تزويده بالوثائق التربوية والمراجع.

والنقطة الأخيرة وهي الأهم تتعلق بتطبيق القانون الأساسي الخاص بعمال التربية.

وفي الأخير سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة النواب. أتمنى...

الرئيس: أشكر السيد محمد خويلدي، وأحيل الكلمة إلى السيد بوقناية بن الدين.

السيد بن الدين بوقناية : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين والحمد لله رب العالمين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، الأخوات والإخوة النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،
تعد الرياضة مظهرا من مظاهر الرقي الاجتماعي وأداة من أدوات غرس الروح الوطنية وتطوير التعاون والتعارف بين الشعوب ولها أثر عميق على التربية الفكرية والصحية والإنتاجية. وإسهاما منا في ذلك يجب تدعيم هذا القطاع والعناية به ودفع وتيرة نموه بمحاولة الربط بين مختلف العناصر المكونة له دون تهميش أي شطر منه، ولا يمكن الوصول أبدا إلى هذا المبتغى إلا إذا أولينا الإهتمام بالمنشآت الرياضية المختلفة التي كلفت خزينة الدولة أموالا طائلة لبنائها إلا أنها لم تلق الدعم لتسييرها وأهملت من قبل السلطات وبقيت عاجزة عن أداء مهامها كاملة بسبب عجزها المالي من جهة، والفراغ القانوني من جهة أخرى، وكذا تشجيع صناعة المعدات والتجهيزات الرياضية وفقا للمقاييس العالمية وكذا إنشاء ملاعب رياضية جوارية تسييرها جمعيات الحي...

الرئيس: أشكر السيد بوقناية بن الدين وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المالك صنجل ثم يليه السيد محمد مغارية وهو المتدخل الأخير وبما أن السيد صنجل غائب فالكلمة للسيد محمد مغارية.

السيد محمد مغارية: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه ومن والاه.

أما بعد:

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
سيدي رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة النواب المحترمين،
أسرة الإعلام والصحافيين المحترمين،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد:

أبدأ في البداية بالكلام عما يجري في فلسطين الشهيدة والشاهدة على العالمين وأنه في هذه المناسبة بالموافق

وفي إطار التحولات المؤسساتية والسياسية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، حيث أصبحت الديمقراطية مكسبا ومرجعية أساسية لارجعة فيها، فإنني أخشى، والله، على مصير الهيئات المحلية المنتخبة من أن تجرد من مهامها ووظائفها، باعتبارها هيئات ممثلة للشعب على حساب توسيع صلاحيات ممثلي الحكومة الإقليميين.

إذ كيف نفسر رغبتكم ونيتكم في تدعيم سلطة الوالي ورد الاعتبار لدور ومكانة رئيس الدائرة والأمين العام للبلدية.

سيدي الرئيس،

أما عن تطوير المنظومة التربوية والتكوين الأولي والشروع في إصلاحها فإنه لا يمكنه أن يكون إلا في إطار احترام ثوابت الأمة ومبادئها، لأن الخروج عنها قد يؤدي إلى الفساد بدل الإصلاح. ونصر في هذا المجال أيضا على رفع القيود التي وضعت على قانون تعميم اللغة العربية التي تعتبر الوعاء الحامل للإسلام وقيمه وباعتباره الحافظ للوحدة والموجه للإستقامة وحسن التعامل والسلوك الأمثل.

سيدي الرئيس،

إن المسجد والإمام عنصران هامان في تقوية الإيمان بالله وتعميقه وتقوية الشعور بما يدفع إلى إتقان العمل والإبداع فيه، ويمس جوانب التربية وتكوين الشباب بهدف تعميق العقيدة في قلوبهم وتحصينهم من الإستلاب الثقافي والحضاري. ففي هذا الجانب نجد عند قراءة الفصل الخاص بدور المسجد والإمام أن الواقع لا يعكس هذا الدور الريادي داخل المجتمع الجزائري حتى أصبحنا نتساءل عن المعنى المراد من وراء ذكركم أن المسجد هو مؤسسة اجتماعية حقيقية وأن مهمة تكوين أكبر ثروة للبلاد والتمثلة في الشباب أوكلت إلى الإمام.

وعليه فمن واجب الحكومة إعادة تنظيم المسجد واستدراك النقائص برفع القيود على دور الإمام وتجهيز المساجد بالإعلام الآلي والإستمرار في سياسة تكوين الأئمة وتحسين معارفهم.

أغراضه؟ وأظن أن السيد رئيس الحكومة قد تحاشى الحديث عنه في مداخلتها، حيث عبر عنه بالطبقة السياسية التي تتقاسم نفس المشروع ليس إلا.

ثانيا: كيف نفسر اختزال الحديث عن التعددية السياسية في الجزائر، والمسار الديمقراطي في عبارة "الديمقراطية لارجعة فيها" رغم أن التحول من الأحادية إلى التعددية السياسية كان ثمنه باهضا كما لا يخفى على الدولة والمجتمع، بغض النظر عن المكاسب النسبية المحققة سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي، فالديمقراطية ليست مجرد إنتخاب فقط.

ثالثا: تمنينا أن يعرج برنامجكم على إشارة تقييمية ونسبية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كما لا يخفى على الجميع أنه قضى نصف عمره، واستهلك نصف الميزانية المخصصة له حتى تضىف عليه نوع من الشفافية والمصادقية في المتابعة وتسيير المال العام لدى الرأي العام المحلي.

سيدي الرئيس،

نلاحظ أيضا غياب التنويه بجهود ودور الشركاء السياسيين والطبقة السياسية الفاعلة في المساهمة في استكمال بناء الدولة ومؤسساتها، وحمايتها من الإنهيار والذود عن حياضها طيلة العشرية الأخيرة.

رابعا: وددنا لو قدمت الورشات الكبرى الثلاث التي تعد مرجعية لهذا البرنامج في شكل تقارير، مفصلة يطلع عليها النواب من خلال اللجان المختصة بالمجلس لمناقشتها وإثراءها والمصادقة عليها.

خامسا: سيدي الرئيس،

أتمنى ألا تتكرر تجربة الاستفاقة المتأخرة، والصدمة الموجهة للدولة والمجتمع فيما يخص الماء في بلادنا وكأن الأمر يتعلق بمادة غريبة، مما يدعو الجميع إلى تحمل مسؤولية الإشراف على القضايا الكبرى المصيرية للأمة.

الثابتة للدولة الجزائرية في هذا الشأن، وفي هذا الظرف العصيب، الذي لا يطاق والمصحوب بالصمت الرسمي العربي والدولي الرهيب، حيث يتعرض إخواننا الفلسطينيين إلى حرب إبادة مباشرة وعلنية، مما يجعلنا نؤكد ونشني على ما تقدم به الأخ النائب.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

نؤكد على ضرورة إصدار لائحة من مجلسنا الموقر تدين ما حدث البارحة لسكان منطقة غزة وتتفضلوا بعرض هذا المقترح على التصويت.

سيدي الرئيس،

تعقد اليوم أول دورة للمجلس الشعبي الوطني في عهده الخامسة وثاني برلمان تعددي في عهد الديمقراطية ببلادنا يعرض فيه برنامج الحكومة في ظروف خاصة جدا لاتعكس كل طموحات وآمال محتوياته ومضامينه، رغم الجهود المبذولة والمسعاي الحثيثة والتضحيات المقدمة في سبيل الحل النهائي للأزمة والخروج من المرحلة الإنتقالية والدخول في شرعية حقيقية.

سيدي الرئيس،

قبل التطرق إلى موضوع الشرعية، أقدم ملاحظة هامة عن برنامجكم المعروض علينا.

أولا: سيدي الرئيس،

ما سر غياب الحديث عن الائتلاف الحكومي في هذا البرنامج، رغم التنويه به والثناء عليه من فخامة رئيس الجمهورية، وكذا شخصكم الكريم، في غير ما مناسبة ومحفل على غرار ما تميز به كأول تجربة فتية في عهد التعددية السياسية، اعتبرناه نحن في حركة مجتمع السلم خطوة نحو توسيع قاعدة الحكم، مما قلل من المفاسد، وجذب المصالح في أداءات الحكومات المتعاقبة السابقة وساهم أيضا في الحفاظ على استقرار الدولة ومؤسساتها.

والسؤال المطروح، هل استنفد اليوم الائتلاف الحكومي

الوظائف وبالتالي نقترح سن قوانين تضع جميع المواطنين على قدم المساواة فيما يتعلق بمسألتي الترقية والتوظيف، تعتمد على الكفاءة أصلا، وليس على التزلف، لأننا لاحظنا، في وقت سابق في الحكومات السابقة، إقصاء العشرات من رؤساء الدوائر المؤهلين وتعويضهم بشبه المتعلمين بحجة أنهم يطبقون الأوامر، والدولة المعاصرة بحاجة إلى من يطبق القانون وليس الأمر.

وفي هذا الإطار ينبغي أن تعطى صلاحيات واضحة، ومفيدة للدائرة أو أن تلغى تماما، لأنها بالصيغة الموجودة عليها حاليا، مع احترامنا للكثير من وظائفها تكاد تكون صندوق بريد أو وسيط بيروقراطي. أما قانون البلدية المزمع تعديله فإنه يجب أن يكون في خدمة الشعب من خلال منح المنتخبين صلاحيات أوسع لا التضيق عليهم، لأن القانون الحالي يجعل من الإدارة وصيا على المنتخبين وهو ما يجعل رئيس البلدية أداة في يد رئيس الدائرة أو الوالي أو المصالح الأخرى، وأشير في هذا السياق إلى الوضع الاجتماعي المزري الذي يعيشه موظفوا وعمال البلديات والدوائر، الذين أطلب برفع أجورهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية.

وبالنسبة إلى المنظومة التربوية إننا نهيب بالنتائج الطيبة التي سجلتها المدرسة الجزائرية منذ أربعين سنة من الاستقلال، ويتجلى ذلك من خلال الملايين الذين تعلموا في كنفها ومئات الآلاف من خريجي جامعاتها والآلاف من هؤلاء، للأسف، تستفيد منهم المؤسسات الغربية، وغيرها، ليبقى القليل منهم في وطنه يحاول إيجاد مكان له في الدولة الجزائرية. أما النقائص التي نلاحظها على المدرسة الجزائرية فلا تعود إلى المعلم أو إلى لغة التدريس بل إلى:

- أولا: الوضع المادي للمعلمين والأساتذة.
- ثانيا: نقص الهياكل مما أدى إلى اكتظاظ لا يسمح للمعلم بأداء مهمته، ولا للتلميذ بالتعلم، حيث نجد 60 تلميذا في الحجرة الواحدة.
- ثالثا: نقص الوسائل والإمكانات خاصة في القرى،

سادسا: كيف نجبر كسر النسبة غير المعهودة من الممتنعين والأوراق الملغاة في الانتخابات التشريعية ونحن مقبلون على انتخابات محلية...

الرئيس: أشكر السيد محمد مغارية، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد ضيف هو غائب.

إذن أحيل الكلمة إلى السيد محمد صالح.

السيد محمد صالح: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة النواب، الأخوات الصحفيات والإخوة الصحفيين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر في البداية مواطني ولاية ميله على الثقة التي منحوها إلى حركة الإصلاح الوطني.

وبعد:

فيما يتعلق بإصلاح العدالة إن ما يلاحظ على البرنامج الاستعجالي لإصلاح العدالة افتقاره للكثير من الآليات الخاصة بحماية القاضي من الضغوطات من جهات مختلفة -وقد طرحت هذه المشكلة وهي معروفة- وعدم التجسيد الفعلي لاستقلالية القضاء، كما نلاحظ أن الطريقة التي يتم بها توظيف القضاة فيها الكثير من النقائص.

حيث نلاحظ تهميش الحاصلين على شهادات الليسانس في الشريعة والقانون دون وجه حق، فهل ذلك راجع إلى نقص في مقاييس التدريس التي تحصلوا عليها أم أن ذلك راجع إلى عدم حصولهم على بعض المقاييس، أم أن مشكلتهم تكمن في معرفتهم لمقاييس الشريعة. أما فيما يخص إصلاح الدولة فإننا نطالب بإلغاء المرسوم 54-93 القاضي بالتمييز بين الجزائريين في الحصول على

وأستأذنه في ذلك؟ فالذنب تتحمله الدولة التي لم تربطه بمحيطه الصناعي أو المالي أو الاجتماعي.
- تحسين ظروف الطالب الجامعي بزيادة 100٪ في المنحة.
- مضاعفة عدد وسائل النقل.
- تطوير المكتبة الجامعية، وتجديدها، وتسهيل سبل الاستفادة منها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الطالب عندما يلتحق بالجامعة ويلاحظ التشويش في مكتباتها فيهرب منها ويستغني عن المراجع.

- توظيف الحاصلين على شهادة الماجستير، بالمناسبة سيدي رئيس الحكومة أرفع إليكم في هذا الإطار رسالة من زملائي الحاصلين على شهادة الماجستير، والمقدر عددهم بالمئات...

الرئيس: أشكر السيد محمد صالح، وأحيل الكلمة إلى السيدة صباح بنونور.

السيدة صباح بنونور: شكرًا.

سيدي الرئيس المحترم،
معالي رئيس الحكومة الفاضل،
السيدات السادة الوزراء،
أسرة الإعلام،
زميلاتي زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء أعتنم هذه الفرصة لأقدم تهاني الخالصة والحرارة إلى الأستاذ علي بن فليس رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري، كما أنوه بالخصوص بإنصاف الرجل للمرأة، وذلك بإعطائها الفرصة للتمثيل. وهذا ما يجسده وجودنا على المستويين البرلماني والحكومي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وفائه بالوعود التي قطعها على نفسه، وعلى إيمانه الراسخ بدور المرأة كعماد للمجتمع في تطويره، وتحديثه، والمرأة أم، قال الشاعر عنها:

والمداشر.

- رابعا: الحشو في البرامج التي أرهقت المعلم والتلميذ على حد سواء فلا ذنب لهما في إعداد البرامج ولا لوم عليهما.
- خامسا: الوضع المعيشي المتدني للتلميذ مما يجعله يعتبر التعليم نشاطا ثانويا مكلفا، ومرهقا.
- سادسا: نقص التكوين بالنسبة إلى شريحة هامة من عمال التربية، وذلك بسبب توظيفهم في ظروف معينة.
ومن أجل حل هذه المشاكل نقترح وضع آليات من شأنها أن تجعلنا نتخلص منها.

أما فيما يخص مسألة اللغة العربية فقد أثبتت التجربة يسرها وسهولتها في نقل المعلومة إلى الطالب كغيرها من اللغات، خاصة إذا اهتمنا بها حق اهتمام، لأن اللغات حسب علماء اللسانيات متساوية ولكل لغة عوامل قوة وعوامل عجز، والفرق بين لغة وأخرى يكمن في أن هذه خدمها أهلها وتلك تخلوا عنها إلى غيرها أو لضرتها. كما قال البشير الإبراهيمي رحمه الله.

وفيما يخص لهفة بعض المسؤولين على اللغة الفرنسية نرى ذلك سلوكا غير مبرر أكاديميا ولا تربويا ولا واقعا، لأنها ليست أفضل من اللغة العربية أو الإنجليزية، كما أنها ليست لغة الإبداع العلمي أو التكنولوجي الأولى. وإن تلقين الطفل لغات عديدة في نفس الوقت وفي سن مبكرة يشوش ذهنه ويقضي على مواهبه. فالذي يعلم ابنه أكثر من لغة أجنبية سيكون ذلك على حساب اللغة العربية لامحالة، ولانتمنى ذلك. وأقترح فيما يخص التعليم الجامعي ما يأتي:

- سن قانون الأستاذ، الذي ظلت الاضرابات تتوالى بسببه على أن يتضمن هذا القانون، على الأقل، زيادة معتبرة في الأجرة.

- ربط الجامعة إجباريا بالمؤسسة الصناعية والمالية والاجتماعية من أجل تطوير كفاءة الجامعي. هذا الربط الذي لانجده إلا في قطاع الصحة، في حين نلوم المهندس المتخرج في تخصص ما على كفاءته. ما ذنبه وما ذنب

التطور العلمي والمعرفي حتى أن هناك من يدعو اليوم إلى مسابقة مناهج التعليم والتكوين وفقا للعلمة بحد ذاتها.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي رئيس الحكومة الفاضل،

إنني أؤمن ما جاء في برنامج الحكومة، فيما يتعلق أساسا بفتح حوار شفاف مع الأسرة التربوية بصفة خاصة ومع الشركاء الاجتماعيين بصفة عامة، لأنه لا يمكن انتظار أية نتيجة لأي إصلاح مهما كان في غياب الحوار والإقناع وإشراك المعنيين بالأمر أساسا. وهنا أشير، سيدي رئيس الحكومة، إلى قضية جوهرية تتعلق بأولوية اللغة الإنجليزية على جميع الأصعدة عالميا في المنظومات المختلفة بما فيها العلاقات الدولية، ومستويات التكنولوجيا المتطورة لذا أرجو سيدي رئيس الحكومة أن تولوا هذه القضية ما تستحقه من الإهتمام والدراسة من قبل المختصين حتى لا تترك للأهواء والنزاعات.

كما لا يفوتني سيدي رئيس الحكومة أن أشير إلى قضية تعدد أخطر من القضايا المتصلة بنجاح إصلاحات المنظومة التربوية أو فشلها ألا وهي قضية الإدارة المدرسية للمنظومة التربوية التي لم تسير كل محاولات الإصلاح التي عرفها القطاع، ولا التطور الذي عرفه علم الإدارة والتسيير (المانجمنت) في مختلف جوانبه البيداغوجي والتربوي، والمالي، والبشري،... إلخ.

وعليه فالإلحاح شديد على أن يولى هذا الموضوع ما يستحقه من العناية والإهتمام من قبل حكومتكم الموقرة.

كما لا يفوتني أن أشيد بالأهمية التي أولاها برنامجكم لتحسين الوضع العام للمكون والمعلم فيما يتعلق بالتأطير والتكوين وتحسين المستوى التأهيلي، بتوفير كل الشروط الموضوعية لهما.

الأم مدرسة إن أعددتها

أعددت شعبا طيب الأعراق

فمرة أخرى هنيئا لكم، ووفقكم الله في مهامكم.

سيدي الرئيس،

بعد الإطلاع على محتوى برنامج الحكومة، والاستماع إلى التدخل القيم، والواضح للسيد رئيس الحكومة، والذي قدم من خلاله الخطوط العريضة، والرؤية السليمة والمنهجية المعتمدة في معالجة القضايا الكبرى التي تواجه مجتمعنا، فسوف يقتصر تدخلني على ملاحظات تتعلق بالمحاور الآتية:

- إصلاح المنظومة التربوية.

- السكن.

- العقار.

- حماية المعالم التاريخية والسياحية.

أولا: إصلاح منظومة التربية الوطنية:

إن التوضيحات المهمة التي وردت في برنامج الحكومة والمتعلقة بالإجراءات المزمع اتخاذها والآليات المطلوب استعمالها من أجل الوصول إلى إصلاح حقيقي يوازن بين التحكم في التكنولوجيا واللغات، ودعم المدرسة الوطنية مع دعم اللغة العربية حتى تواكب التطورات العلمية والمعرفية التي يعيشها العالم وتسايرها.

وإن ما جاء في برنامج الحكومة والمتعلق بالإطار المرجعي للمنظومة التربوية واستراتيجية تنفيذ الإصلاح، وضع النقاط على الحروف وأزال الكثير من الغموض والتأويلات التي حجت حقيقة الإصلاح ومراميه وحولت الحوار حول إصلاح المنظومة التربوية إلى كرة تنقاذها العديد من التوجهات، والكل يعطي تفسيره الخاص وموقفه من الزاوية التي ينظر إليها، بعيدا عن جوهر الإصلاح ومدلولاته الحقيقية التي يجب أن تهدف إلى ترقية المدرسة الجزائرية ورفع مستوى التعليم والتكوين، في وقت تلجأ فيه معظم الدول إلى مراجعة برامج تعليمها وفق مقاييس حديثة وخطط مدروسة، من أجل مسابقة

في مجال السكن:

إن الجهود التي تعتمزم الحكومة بذلها في مجال السكن الذي يعد من المعضلات الكبرى التي يواجهها المجتمع والحرص على دعم السكن الاجتماعي يجب أن يوجه تحديدا إلى مستحقيه الفعليين من الفئات الاجتماعية المحرومة. وفي هذا الصدد أقترح ضبط قانون 42-98 المتعلق بالسكن الاجتماعي وتعديله. كما أقترح كذلك الإسراع في توزيع حصص السكنات الاجتماعية المنجزة والتي لم توزع بعد، بهدف الحد من الأزمة التي يعانيها المواطن.

أما فيما يخص السكن الاجتماعي التساهمي فإن الضرورة تستوقفنا على وجوب مراجعة ميكانيزمات تمويله سواء كان بمساهمة المواطن ذي الدخل المتوسط أو الدولة.

ومن جهة أخرى إن عدم تسوية الوضع القانوني للعقار يقف دائما حجرة عثرة أمام تمكين المواطن من الحصول على القروض الممنوحة من المؤسسات المالية التي تطالب دائما بعقد الملكية، وهذا ما يدفعني إلى التطرق إلى موضوع العقار الشائك الآتي ذكره.

كما أود أن أشير إلى أن نتائج إعداد استراتيجية حقيقية وواقعية لأزمة السكن، بدأت ملامحها تظهر عمليا لدى المواطنين من خلال اعتماد برنامج البيع بالإيجار. وإن الطريقة المعتمدة إلى حد اليوم من الهيئة المعنية بمتابعة عملية البيع بالإيجار، تستحق الثناء والتقدير على منهجية العمل المعتمدة والشفافية الواضحة التي أحس بها المواطن، والتي أعادت إليه الأمل أخيرا في الحصول على مسكن. وهنا أطلب توضيحات فيما يخص موضوع أصبح يشغل بال المواطنين المسجلين بالوكالة المعنية ويشير قلقهم بسبب إثارة وسائل الإعلام لموضوع تأخر انطلاق المؤسسات المكلفة بإنجاز هذه المشاريع، خاصة بعد زيارة السيد وزير السكن إلى المواقع المزمع إقامة تجمعات سكنية فيها، وعليه نود التعرف على مدى التزام المؤسسات المعنية بأجال الإنجاز المحددة للمشاريع، واحترام دفتر الشروط.

سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بمشكل العقار بمختلف أشكاله وأصنافه، والذي تفاقم في العشرية الأخيرة أصبح مصدر فوضى عارمة وإخلال بالقوانين المعمول بها على حساب الإساءة بالنسيج العمراني والبيئي، وإتلاف لما تبقى من الأراضي.

وعلى سبيل المثال تم بولاية الجزائر خلال العشرية الماضية تحويل ما يزيد عن 2000 هكتار من الأراضي بطرق غير واضحة بالنسبة إلى المواطن، وهنا أقترح تدعيم الجماعات المحلية بآليات قانونية تسمح بالرقابة الفعلية، والناجعة لردع المخالفات من جهة، وضبط الحالات العالقة التي تنتظر الإطار القانوني...

الرئيس: شكرا للسيدة صباح بنونور، وأحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة الزهراء فليسي.

السيدة فاطمة الزهراء فليسي: سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة،
زميلاتي زملائي النواب،
السيدات والسادة الصحافيين،
تحية طيبة،

بعد إطلاعنا على برنامج الحكومة وتمعنا جيدا في محتواه، استنتجنا أنه من الضروري منح الأولوية لاسترجاع السلم والأمن والاستقرار في بلادنا. فعودة الأمن والطمأنينة من سنة 1998 إلى غاية بداية سنة 2000 إلى نفوس المواطنين لم تستمر، حيث عرف الوضع منذ تلك السنة إلى يومنا هذا تصاعدا يوميا للعمليات والمجازر الإرهابية التي ترتكب في حق الأبرياء والعزل عبر مختلف ولايات الوطن، مما يجعلنا نتساءل عن سبب هذه العودة القوية للعمليات الإرهابية؟ هل هذا راجع إلى عدم التزام السلطات بالعهد الذي قطعتة خلال المصادقة على قانون الوثام المدني، الذي انتهت عهدته في 13 جانفي 2000 والذي كان ينص على القضاء

في ذلك أن المرسوم لم يأخذهم بعين الاعتبار فقليل من المسؤولين يتضامن مع هذه الفئة. لذلك نرى أن الحل الوحيد الذي سيرد الإعتبار لعائلات ضحايا الإرهاب، وبحميتهم من تعسف الإدارة، والتلاعبات السياسية هو وضع قانون خاص لهم يساعدهم معنوياً، خاصة وقد اعترفت الدولة بالتضحيات الجسام التي قدموها للجزائر، وتخصيص لهم هيئة إدارية لتسيير شؤونهم.

أما فيما يخص السياسة الوطنية في مجال قضايا المرأة والأسرة ومن خلال الفقرة الثالثة من الفصل الرابع، والتي تؤكد على أن السياسة التي ستنتقل منها ترقية المرأة هي تلك التي ينص عليها الدستور، وبما أن الدولة خصصت وزارة منتدبة لشؤون المرأة والعائلة، ومادامت المرأة مواطنة متساوية في الحقوق والواجبات، وبما أن قانون الأسرة لا يتوافق مع الدستور فلماذا لم تشيروا مباشرة إلى تعديله...

الرئيس: شكرا للسيدة فاطمة الزهراء فليسي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر زياني.

السيد عبد القادر زياني: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي النواب، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أوجه، من هذه القاعة الموقرة إلى سكان ولاية سيدي بلعباس، والتي تضم 59 بلدية، الشكر على الثقة التي منحوها للجبهة الوطنية الجزائرية. ونحن بدورنا نتعهد على أن نبذل انشغالاتهم إلى المسؤولين المعنيين.

سيدي الرئيس، يتطلع سكان مدينة تلاغ إلى التقسيم الإداري الجديد.

النهائي على كل سفاكي الدماء الذين لم يستجيبوا إلى نداء الرحمة؟ وهل هذا ما دعم الإرهابيين على توحيد صفوفهم من جديد ومواصلة أعمالهم الشرسة؟

إن الرجوع إلى السلم يتطلب الإلتحام الاجتماعي وعدالة عادلة والتطبيق الحقيقي لقوانين الجمهورية.

ان مشاركة المواطنين في محاربة الإرهاب تتطلب ترقية وإبراز الوطنيين الحقيقيين في كل المستويات، وفي كل القطاعات. وعلى الدولة الاعتراف بالمقاومين les patriotes ورد الاعتراف لهم، لأننا لاحظنا أنهم مهمشين. وهذا ما جعلهم مصدر انتقام من قبل بعض الجهات التي كانت بالأمس تدعم تدمير الجزائر.

إن وسائل الإعلام مدعوة إلى عمل بيداغوجي مستمر ويومي تجاه المواطنين من أجل الحد من البلبلية التي تغذي الإرهابيين وتشجعهم.

أما في الفصل الثالث المتعلق بترقية التشغيل ومحاربة البطالة والتضامن الوطني، فلقد تم ذكر كل الفئات التي تعاني الفقر والبطالة وكيفية مساعدتها، لكن الفئة الأكثر تضررا والتي دفعت الثمن غالبا من أجل أن تبقى الجزائر صامدة ألا وهي عائلات ضحايا الإرهاب لم تأخذ بعين الإعتبار وإن خلايا مساعدة عائلات ضحايا الإرهاب لم تعد قادرة على تحمل المسؤولية، بما أن البعض من العائلات لا يتقاضون منحتهم الشهرية إلا بعد 3 أشهر أو أكثر. هذه المنحة التي حددت سنة 1993 بـ 8000 دينار جزائري على أساس ضعف الأجر الوطني الأدنى المضمون آنذاك، مازالت كذلك إلى يومنا هذا فرغم غلاء المعيشة وهذا المبدأ لم تراجع المنح المخصصة لضحايا الإرهاب.

كما يكفل المرسوم الوزاري المتعلق بالسكنات الاجتماعية والتضامن الوطني بكل الشرائح الاجتماعية ما عدا فئة ضحايا الإرهاب، حيث يتخذ بعض المسؤولين كذريعة من أجل صد طلبات هذه الفئة، حججهم

ثانيا: إنجاز المزيد من السدود بشكل منظم وحسب إمكانيات الدولة، على أن يكون ذلك متوازنا في كل أرجاء الوطن. وأشير إلى بعض الأماكن بتحفظ أهل الإختصاص مثل، وادي تاويرية، بولاية سيدي بلعباس ووادي تات، وأرباح ببلدية الهاشم ولاية معسكر.

سيدي الرئيس،

فيما يخص الحماية من الفيضانات، لم يرد في برنامجكم الحماية من الكوارث الطبيعية وخاصة الفيضانات، رغم الكوارث التي عرفت بها بلادنا. يجب إعداد مخطط وقائي لتجنب مثل هذه الكوارث على المدى المتوسط.

سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بترقية التشغيل ومحاربة البطالة، فإن التزايد المستمر للبطالة وارتفاع نسبة الفقر وتدهور المستوى المعيشي للمواطن، هو من ثمار غلق المؤسسات وإفلاسها. لهذا ترى الجبهة الوطنية الجزائرية ما يأتي:

- أولا: الإسراع في إنقاذ المؤسسات المهددة بالإفلاس.
- ثانيا: المحافظة على الإنجازات الموجودة في المناطق الصناعية عبر التراب الوطني مثل: المنطقة الصناعية الموجودة بمدينة تلاغ، والتي بها وحدات صناعية دون عمال، وهي شبه مهجورة، منها:
- وحدة تحويل الخشب والفلين.
- الوحدة الفلاحية (CASAB).
- وحدة تركيب الأجهزة الالكترونية (ENIE).

السيد الرئيس،

يستحسن أن يدرج ضمن برنامج الحكومة إعادة تسيير هذه المؤسسات بالطريقة التي تراها الحكومة نافعة، وهذا من أجل امتصاص البطالة، ولأن الشباب يعلقون على هذه المؤسسات أمالا كبيرة.

أما بالنسبة إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من قبل الشباب بواسطة القروض، فنشير إلى أن الحصول على القروض البنكية يبقى مشكلا عويصا، يتطلب تدخل الحكومة في هذا المجال.

وقد حملني سكانها أمانة وما على الرسول إلا البلاغ.

إن دائرة تلاغ قديمة، وشاسعة فمن حقها أن ترقى إلى ولاية.

سيدي الرئيس،

توصلنا من خلال قراءتنا للبرنامج إلى الملاحظات الآتية:

الفصل الثالث، الفقرة 1-1 المتعلقة بسياسة الماء.

فيما يخص تعبئة الموارد غير التقليدية في مجال تصفية المياه المستعملة، فإن معظم محطات التصفية أنجز في الثمانينات وهي اليوم متوقفة وعرضة للإتلاف، مما ينجر عنه التلوث البيئي كما تعلمون. وعدد هذه المحطات الموجودة لا يستهان به في ولايات الوطن. فتوجد بولاية سيدي بلعباس مثلا ثلاث محطات عبر كل من الدوائر تلاغ، وبن باديس واسفييف.

سيدي الرئيس،

ترى الجبهة الوطنية الجزائرية ضرورة إنقاذ ما بقي انقاذه عن طريق:

- أولا- دراسة إعادة تسيير هذه المحطات وتشغيلها.
- ثانيا- تأطير وتأهيل فرق متخصصة تسهر على السير الحسن لهذه المحطات.

سيدي الرئيس، فيما يخص إعادة تأهيل البنى التحتية، وشبكات التوزيع الفقرة: 2-1 عملية نزع الأوحال من السدود، وإجراء خبرات عليها لإيجاد الحل المناسب لصيانتها، نعترف هنا أن التقنيات تحتاج إلى حل علمي، لكن سيدي الرئيس الوقاية خير من العلاج. والسؤال المطروح هو لماذا لم تعالج مشكلة السدود إلى أن تجمعت بها الأوحال؟ مما أدى إلى نقص حجم تخزينها وتقليص مردودها.

لهذا أقترح:

أولا: تكوين فرق متخصصة ومنحها كل الوسائل والإمكانات اللازمة، من أجل تنظيف السدود وصيانتها تحت إشراف القطاع المسير للسدود.

السيد الرئيس،
أطالب بإدراج دائرة مرين ضمن قائمة الولايات المستفيدة
من الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب...

الرئيس: أشكر السيد عبد القادر زياني.
أيتها السيدات أيها السادة، أخبركم بأن النواب الآتية
أسماؤهم قدموا تدخلات كتابية وهم: محمد أكلي شلوش،
عبد النور حمودة ومحمد بوفراش، وسوف تسلم إلى السيد
رئيس الحكومة.

نكتفي بهذا القدر من التدخلات، وتستأنف أشغالنا في
الساعة العاشرة والنصف ليلا، شكرا، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة الخامسة والخمسين مساء.**

أما بخصوص قطاع التعليم، ففي إطار حق التعليم،
أطالب بمراجعة كيفية إعداد الخريطة المدرسية، والأخذ
بعين الاعتبار أثناء إعدادها الوضع الأمني، وكذلك، على
سبيل المثال، الأعباء التي ينفقها الأولياء، ومنها
مصاريف النقل، وهذا المثال ينطبق على كل أرجاء
الوطن. أما سكان دائرة مرين فإنهم يلتمسون من
سيادتكم إنجاز ثانوية ترفع عن أبنائهم الغبن.

بشأن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية
للبلديات، وأخص بالذكر البلديات التي لم تبق لها أراضي
لإنجاز برنامج السكن، أقترح مراجعته.

أما الفلاحة، فإن الفلاحين عازمين على العودة إلى
أراضيهم. لذا، أطلب بتدعيم هؤلاء الفلاحين ماديا حتى
يتمكنوا من البدء في نشاطهم، في إطار قانوني.

ملحق تدخلات كتابية

من جهة أخرى ما فتئت صفوف الشباب الطالبين للعمل تتضخم. وبغية امتصاص غضب هؤلاء الشباب، فإنه من المحبذ أو الضروري التفكير في إعداد برنامج خاص بالتنمية المحلية قادر في الأمد القصير على توفير مناصب عمل للشباب حتى نجعلهم في منأى عن المتلاعبين السياسويين الذين يزرعون الحقد ويشجعون على التفرقة.

2- فيما يخص النقطة الثانية يعد البرنامج المقترح طموحا ولايسعنا إلا أن نكون متفائلين لاسيما بالطريقة التي تم التعبير عنها، ولوضوح إرادة دعم الاستثمار الإنتاجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد بحق منشئة للثروة والشغل.

مع ذلك ألاحظ أن هذا البرنامج لايتطرق بما فيه الكفاية إلى موضوع الاستهلاك إن لم أقل لم يتناوله بوضوح، ولايخفى على أحد بأنه دون الإستهلاك تبطل علة وجود المنتج، ولا يمكن أن يكون هناك قطاع إنتاج مزدهر في غياب قطاع توزيع قوي قادر على امتصاص الإنتاج.

من ناحية أخرى، من المعروف أن إنتاج كل سلعة تعلقه الحاجة للاستهلاك.

وعليه يكون الإقبال المكثف على الاستثمار الإنتاجي هاما لاسيما لدى المستثمرين الأجانب - إذا كان سوق الاستهلاك مكيفا مع استهلاك مجمل العرض.

لذلك لا بد من التفكير حتما في إجراءات دعم الاستهلاك بغية إقامة التوازن بين العرض والطلب وذلك عن طريق ما يأتي:

- رفع القدرة الشرائية للمواطنين،
- تحديث شبكة التوزيع عن طريق تشجيع الاستثمار في المساحات الكبرى المحاذية للمدن (نمط غربي).
- التفكير في إقامة منطقة للتجارة الحرة القابلة للتحكم والمراقبة بغرض وضع حد لظاهرة احتلال الشوارع

السيد محمد أكلي شلوش: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اعتبارا أن زملائي النواب الذين سبقوني قد ركزوا بإلحاح في تدخلاتهم على الانسجام والموضوعية اللذين اتسم بهما البرنامج وحددهما، لاسيما الطموح الذي يحذو طاقات الإنجاز المستقبلية.

وعليه سوف أقتصر في تدخلتي هذا على نقطتين أعتقد أنهما أساسيتين، ترتبط الأولى بالوضع في القبائل والثانية بالجانب الاقتصادي.

1- فيما يتعلق بما سمي، للأسف، أزمة القبائل، أعتقد أن الأسباب التي أدت بشباب هذه المنطقة إلى القيام بما يشبه التمرد هي على الخصوص أسباب ذات طابع اقتصادي، ثم استغلت من قبل محترفي السياسة الحاقدين وذوي النوايا الخبيثة.

يمكنني أن أذكر بهذا الصدد الأسباب والعوامل السلبية الآتية:

الطبيعة الجبلية الصعبة التي تتميز بها المنطقة، أي انعدام الأراضي الفلاحية المشغلة لليد العاملة، والاستثمارات المنشئة للشغل.

- انعدام الاستثمار وفرار المستخدمين من هذه المنطقة لاسيما خلال السنتين الأخيرتين.

- حل المؤسسات العمومية المحلية (البناء والخدمات) التي تعد مصدر رزق سكان المنطقة.

- زوال تدريجي للمصادر التقليدية للعملة الصعبة الآتية من معاشات المتقاعدين من الخارج لاسيما فرنسا.

الأشكال التي تعيشها البلاد. كما أن إعادة إدماج مئات الشباب في المجتمع بفضل القانون المتعلق بالوثام المدني، الذي سمح بإنقاذ الأرواح والأموال. تلك هي أولوية الأولويات، إذ ينبغي ألا تدخر جهدا من أجل القضاء على الإرهاب، لأن قمعه قمعا كليا يبقى متوقفا على الحوار بالنسبة إلى من يؤمنون به.

وبخصوص إصلاح الدولة وهو الجانب الأساسي، يبدو لنا أن الدولة الجزائرية لن تتمكن من استعادة مكانتها ما لم تلب الشروط الأربع الآتية:

1 - إعطاء أجمل صورة لها عبر الموظفين الذين يمثلونها أفضل تمثيل أمام المواطنين والأجانب بالسهر على تلبية مطالبهم والعمل على تطهير ما يمثل المرأة الأولى للبلاد، مثل شرطة الحدود ومصالح الجمارك والمطارات والموانئ والمراكز الحدودية، إذ أن رسالة الدولة إنما تبلغ من خلال قرارات تتخذ على هذا المستوى.

2 - تقديم أفضل خدمة لها من خلال تحسين نوعية الاستقبال والإسراع في الاستجابة للرعابا وتسهيل الإجراءات الإدارية، لاسيما على مستوى العدالة.

3 - انتهاج أسلوب جديد في أداء الخدمة العمومية بإضفاء الفعالية، في استعمال الوسائل الإدارية والسماح للمواطنين والشركات بتقديم طعون لدى الهيئات المعنية.

4 - إصلاح دور الدولة: ليس في وسع الدولة القيام بكل شيء، إنما ينبغي عليها إعادة النظر في دورها خارج الإطار الاقتصادي مع أدائه أحسن أداء بصفتها المنظمة والحامية للمواطنين (أشخاص وشركات) وتحديد استراتيجيات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والأجيال الصاعدة، وتمكين الجزائر من الاندماج في المحفل الدولي دون التخلي عن خصوصيتها ودورها الجيوسياسي على الصعيدين الجهوي والقاري.

والأرصفة التي تشيّن طابع مدننا التي أصبحت أماكن للأخطار الكبرى.

- الحفاظ على صحة السكان (تعرض المواد الغذائية على الأرض -مثلا الخبز-).

- تسهيل حماية السكان والممتلكات بالشوارع.

- جعل مدننا أكثر ترحابا بترسيخ العادات الحميدة مثل إحداث جائزة أحسن واجهة، وجائزة أحسن شرفة مزينة بالورود مثلا... الخ.

والسلام عليكم.

السيد محمد بوفراش: قبل كل شيء، نود تقديم تهانينا إلى السيد علي بن فليس لتعيينه مجددا على رأس الحكومة، متمنيا له ولحكومته كل النجاح في تأدية مهامه، وبعد،

إن قراءتنا لبرنامج حكومة السيد علي بن فليس تستدعي الإدلاء بالتعليق الآتية:

- هذا البرنامج عبارة عن سلسلة من المعايينات تم القيام بها هنا وهناك في شتى قطاعات الدولة والمجتمع الجزائري، إلا أنها لم تترجم في أرض الواقع بالتزامات واضحة، ولا بأرقام أو آجال محددة.

إن البرنامج الذي عرض علينا ليس إلا تمنيات جوفاء تبدو بعيدة كل البعد عن الواقع اليومي الذي يستدعي إيجاد حلول عاجلة سواء بالنسبة إلى المشاريع الكبيرة التي يركز عليها البرنامج كالعدالة والتربية وإصلاح الدولة أو فيما يخص التدابير الواجب اتخاذها بهدف تنشيط القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

كنا نتمنى أن يتجاوز البرنامج هذه المعايينات وأن يذكر آجالا محددة وأرقاما تستهدف كلها الحد من نسبة البطالة والرفع من نمو الإنتاج الوطني من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- بالنسبة إلى الجانب السياسي، نرى أن الحوار لا بد منه وأنه الإطار المرجعي الوحيد لحل الأزمة المتعددة

كما أن رفع الأجور والتسيير الأمثل لوسائل الدولة، سيسمحان بتحقيق الأهداف المسطرة بشأن إصلاح المحتويات البيداغوجية والتحاق الجزائر بموكب العلم للقرن الواحد والعشرين.

على الحكومة أيضا أن تولي إسكان موظفي سلك التربية الأولوية نظرا إلى الدور الهام المنوط بهم، ألا وهو تكوين الشباب الذين يعدون أحسن استثمار تملكه البلاد.

- بالنسبة إلى مساندة الإصلاحات الاقتصادية، نحن نلاحظ أن الحكومات المتعاقبة قد عبرت عن النوايا نفسها، غير أنه في الواقع لم يتم اتخاذ أية تدابير بشأن إحداث مناصب عمل أو الحد من الدين العمومي أو من نسبة التبعية الغذائية، كما لم يتم التطرق إلى معدل النمو الواجب تحقيقه في السنوات المقبلة.

إن الخصخصة ليست من بين المسائل السياسية العامة، بل هي أداة التسيير الاقتصادي. فإن كانت تلك هي سياسة الحكومة، فما هي القطاعات و/أو المؤسسات التي تنوي الحكومة خصخصتها؟ وإلا كيف يمكن تمويل النفقات العمومية خارج نطاق الخصخصة ودون الزيادة في الضغط الجبائي، من أجل إعادة الاعتبار للدولة من حيث الأبعاد التي وضحتها أعلاه؟

يجب أن تكون فعالية الاقتصاد الجزائري الهدف الرئيسي في برنامج الحكومة، إذ لا يمكننا أن نكتفي بالأمكان المشتركة وبالأقوال التي لا يلتزم بها أصحابها، فما هي إلتزامات الحكومة بالنسبة إلى عدد السكنات التي ستتمحور خلال عهدها؟

ما هي نسبة مردودية الأموال التي أنفقتها الدولة على المؤسسات وهي صاحبة الأسهم فيها؟ ما الذي تنوي الحكومة القيام به، بصفة ملموسة لضمان التكاليف الاجتماعية والالتزام بواجب التكفل بالشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا وحرمانا؟ وما هي الموارد المالية والميكانيزمات الاقتصادية والمالية التي تنوي الدولة

كما ينبغي إعطاء تكوين الموظفين أهمية كبرى لكونه الضمان الأساسي لتحسين نوعية الخدمات الإدارية.

إن مصداقية الدولة مرتبطة بعدم إحساس المواطن بأنه رهينة إدارة "أكلة الميزانيات" وبالشفافية في ضمان حقوقه وواجباته وبالعدل في معالجة مشاكله... تلك هي دولة القانون.

بالنسبة إلى العدالة، نعتقد أن العنصر الإنساني يشكل اللبنة الأساسية لكل إصلاح في هذا القطاع الهام من المجتمع، إذ أنه من غير المعقول إطلاقا أن يعيش قاض في ظروف صعبة، وأن يقاوم في نفس الوقت الإغراءات التي تواجهه عند معالجة ملفات تتجاوز صفقاتها عشرات الملايين من الدينارات.

لذا، فإن إعادة الاعتبار إلى سلك العدالة مرتبط في نظرنا بإعادة تأهيل وسائله على النحو الآتي:

- تكوين متخصص يتماشى مع تحديات العولمة والإعلام الآلي والأشكال الجديدة للإجرام.
- إدخال الإعلام الآلي بصفة كلية ومباشرة.
- تكفل الدولة بجزء من الفوائد المرتبطة بقروض السكن، بالنسبة إلى موظفي قطاع العدالة.
- بناء مجالس قضائية جديدة بهدف تقريب المواطن من العدالة.

إن الدولة موجودة، تنشط في الميدان ولكنها لا تحسن التبليغ، وبفضل عدالة يعاد لها الاعتبار من حيث الوسائل التي تسمح لها بأداء مهامها، يمكن إعادة الاعتبار للدولة في نظر مواطنيها، لذلك حبذا لو نطلع على التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها وبالأرقام؟

إن الانتقادات المبدأة حول قطاع العدالة تنطبق كذلك على قطاع التربية وإن لم تتم طمأننة أساتذة التعليم من حيث وضعيتهم الاجتماعية فلن تتمكن من إحداث ثورة علمية على مستوى مختلف أطوار التعليم.

ولاحاجة إلى برهان على ذلك لذا نتساءل عن سبب الغموض الملحوظ في النتائج من حيث كمية السكنات الموزعة ونوعيتها خلال السنوات الفارطة. نرى في هذا الصدد أنه من الضروري تغيير الطريقة المعتمدة والتفكير في انتهاج طريقة جديدة تماما في هذا الميدان.

كما يجب أن يندرج تسيير قطاع السكن في ذلك المنهج الأكثر تعقيدا للمباني والحضري وعلى الجماعات المحلية وكذا إدارات التهيئة الإقليمية والتخطيط العمراني أن تسهم في تحسين صورة الدولة.

عندما يعيش السكان في بيئة مريحة غير ملوثة، حينئذ يوضعون أمام مسؤوليتهم ويتوجب عليهم احترامها وإلا تعرضوا لغرامات مالية.

إن دور الجماعات المحلية والشرطة الجوية والشرطة المكلفة بالبيئة هام في نظافة المحيط واطمئنان المواطنين وراحتهم فتحسين صورة الدولة متوقف كذلك على السلوكات الحضرية.

يسير قطاع الصحة تسييرا رديئا إذ يكفي الاطلاع على الصحف اليومية لنكتشف أن جل الأمراض المتفشية سببها سوء التسيير فأربعون سنة بعد الاستقلال ماتزال البلاد تعاني أمراضا مرتبطة بالمياه القذرة كالكوليرا والدفتيريا وأمراض السل.

أما التغطية الصحية فهي بعيدة عن النسب المعمول بها في بعض البلدان التي يماثل مستواها المعيشي مستوى الجزائر.

ما تزال الجزائر ترسل مرضاها إلى الخارج لتلقي العلاج مع أن إمكاناتها أوفر من إمكانات بعض البلدان التي ذكرناها.

وعليه يجب إعادة النظر في سياسة التغطية الصحية مع التكفل لاسيما بالوقاية والتكوين الطبي وتسيير الفضاء

استخدامها حتى يتسنى للضمان الاجتماعي تحقيق حواصل متوازنة.

إن الحديث عن "المنهج الجديد في الحكم" لهو في حد ذاته أمر جميل ولكن نود أن تقدم لنا معلومات مفصلة عن هذا الشأن.

يعد قطاع الفلاحة قطاعا حيويا بالنسبة إلى أمر الجزائر، إذ نعتبر في هذا الصدد أنه من الضرورة بمكان توجيه قانون العقار المتعلق بالأراضي الفلاحية نحو الإنتاج الفلاحي وذلك تحقيقا لمزيد من الفعالية في هذا الميدان.

هذا وينبغي أن يندرج هذا الجانب ضمن سياسة متكاملة أكثر من أجل تسيير فلاحي متكامل، إذ نتساءل عما تنوي الحكومة القيام به فيما يخص وحدات التبريد والتحفيزات الاقتصادية المخصصة للمستثمرين نفس الأمر بالنسبة إلى الميزانيات التي ستخصص لنشاطات الإستيراد وهو بديل اقتصادي تكاليفه بالعملة الصعبة باهظة.

إن الإنتاج الفلاحي لا أساس له خارج سياسة تثبيت السكان في مناطقهم، لذلك، فإن الاستثمار في الهياكل القاعدية (الطرق والاتصال والماء والشروب والت مدرس وفي تحفيزات مالية أو اجتماعية واقتصادية) يعد أساسيا إن أردنا للمدن أن تنتظم وأن نتحكم أكثر في الوضع، لاسيما مع ما تعرفه مدننا من نزوح مكثف جراء مغادرة السكان لمناطقهم بسبب انعدام الأمن أو الفقر.

أما قطاع السكن فيسير تسييرا رديئا لذا، ونظرا إلى توفر كل الشروط الضرورية (من طلب وأراضي ومواد بناء وتمويل محلي ودولي وإمكانات بشرية مؤهلة) نطلب من الحكومة معلومات ومعطيات دقيقة عن آجال وكمية السكنات التي ستمنح حسب كل فئة اجتماعية.

إن دور قطاع البناء له أهمية كبيرة في أي اقتصاد

السيد عبد النور حمودة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأسعد الكريم.

سيدي الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي وزملائي النواب،
الأخوات والإخوة الضيوف،
سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

لقد مرت الجزائر بسنوات عسيرة وإن قلت حديثها في الآونة الأخيرة، تخبطت خلالها في مهب زوبعة كادت أن تقضي على الدولة الوطنية ونجم عنها تدهور بليغ في شتى ميادين الحياة اليومية، أفقدها تماسك لحمتها الاجتماعية، إنعكس سلبا على العلاقات الدولية. إنها ظروف أملاها الواقع المر لشعب عانى بالأمس ويلات الإستعمار وبطشه، وها هو اليوم يعاني ثانية وبمختلف شرائحه السياسة المنتهجة في عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة، التي لم تعد قادرة على استرجاع مصداقيتها بالقدر المطلوب. ويرجع السبب في ذلك إلى استفحال واستمرار ظاهرة الرشوة واللامساواة ومختلف أصناف الظلم الاجتماعي.

إنها ظواهر، وإن كانت مقصودة أو عكسها فقد أفسدت الحس المدني وغذت لدى أبناء هذا الشعب الأبي مشاعر الإحساس بالاقصاء والحرمان، ونخص بالذكر فئة الشباب التي انسقت واستسلم بعضها نتيجة انسداد سبل الاندماج في الحياة الاجتماعية لدواعي التطرف بمختلف أشكاله.

إن مظاهر الأزمة التي أمت ببلادنا متنوعة، مترابطة ونتاجة عن سياسات منتهجة تولد عنها تدهور وعدم توازن على كل المستويات مما ساعد وأسهم في حدوث تحولات وتوترات اجتماعية، واختلالات تستوجب إدخال تعديلات أو بكلمة أصح تصحيحا على أنماط التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

الاستشفائي فكل الجهود التي ستبذلها الحكومة في هذا الاتجاه لها مساندتنا ودعمنا التامين.

كما نرى أنه من الضروري إشراك القطاع الخاص الجزائري في هذا المجال، مع الإبقاء على منظومة التغطية الصحية الاجتماعية حتى يتسنى للطبقات الأكثر فقرا الاستفادة من العلاج المجاني، ويجب تشجيع سياسة إنتاج الأدوية تشجيعا تاما لكونها تندرج ضمن سياسة الاستيراد كبديل اقتصادي.

وبعيدا عن التصريحات التي ركزت على مسألة ندرة المياه والبرامج المقبلة نود من الحكومة اتخاذ تدابير ملموسة تتعلق بعملية جرف السدود وبعدها المماسك التالية الجديدة وقدرتها وبالبرنامج الوطني لوحدة تحلية مياه البحر وعلى وجه الخصوص بأفضل طريقة تنتهج لتسيير الشبكة مع تفادي التسربات.

إن أفضل سياسة مياه لا معنى لها إلا إذا كانت فعالة وموجهة نحو الزبون وتنطبق هذه الملاحظة على جميع القطاعات التي تكون فيها الدولة هي المقدمة للخدمات وهي البائعة للمنتوجات، هذا هو الإصلاح الذي تتوقف عليه اختيارات الحكومة.

كنا نود التركيز على نقاط رئيسية تتعلق بالشروط المسبقة لضمان نجاح برنامج الحكومة. هذه الحكومة التي بفضل تشكيلتها السياسية، ملزمة بتمكين الجزائر من رفع التحديات تتعلق بمدى فعالية ونجاعة اختياراتها.

ولأننا نؤمن إيمانا قاطعا بإيجابيات الحوار، سنعمل على تقديم ملاحظات بناءة لإخواننا الموجودين في مناصب المسؤولية ليس تكبرا أو استخفافا بقدراتهم وكفاءاتهم، بل لأننا نريد التعبير بكل صدق عن رأينا ليتسنى للحكومة جمع أكبر كمية من التحاليل والآراء تمكنها من التكفل أفضل بمصالح الجزائر.

الهادف إلى لم الشمل وتهيئة ظروف مواتية لفتح عهد جديد مبني على استرجاع الأمن وإعادة بناء الثقة وزرع بذور الأمل في أوساط شعبنا الأبي.

كما يتوجب على الحكومة أن تبني سياسة إنعاش تسطر لها أولويات تستدعي إدخال تعديلات متعددة الأشكال كفيلة بإعادة الدولة إلى وجودها وهيبته مع مراعاة أساليب سير المؤسسات والإدارات، وكذا المقاييس المعتمدة في تولي الوظائف ومنها السامية للدولة على وجه الخصوص.

وفي نفس الوقت العمل على تعزيز وترسيخ إسهام المواطنين في تسطير السياسة العامة والحق في المتابعة والمراقبة من خلال المؤسسات والجماعات التي تمثلهم.

سيدي الرئيس،

من خلال برنامجكم يمكن القول إن حكومتكم سوف تأخذ على عاتقها وبإسهام خيرة أبناء هذا الشعب كل من موقعه وحسب تخصصه معظم المشاكل العالقة وعلى رأسها الجانب الأمني الذي أتى على الأخضر واليابس إن صح القول، حيث داهم وبأساليبه الوحشية كل من أراد زرع الخير والأمل في أوساط هذا الشعب وتحسين الأوضاع واسترجاع الجزائر لأمنها وأمانها أمر يمهّد الطريق للمباشرة وبشكل فعلي في تجسيد وتفعيل المشاريع التنموية والإصلاحات الضرورية التي تدخل في إطار المخطط الوطني للإنعاش والذي اعتمدتم من خلاله تسطير أولويات ومنهجيات في المعالجة حسب الإمكانيات المتاحة دون إهمال أي جانب وخاصة إذا تعلق الأمر بتحسين الظروف المعيشية للمواطن.

في هذا الصدد وإيماننا، منا سيدي الرئيس، بشقل المسؤولية الملقاة علينا وعلى حكومتكم الموقرة، ووفاء بالوعد الذي قطعناه على أنفسنا لإيصال مطالب أبناء ولاية سطيف على العموم وبلدية عين أزال على الخصوص وباقي البلديات الأخرى سواء كانت من الجهة الشمالية ومنها عموشة وعين الكبيرة وبوقاعة وبلديات أخرى أو من الجهة الجنوبية ونخص بالذكر: بلديات صالح باي وعين ولمان وقلال وقجال والحامة وبوطالب والزراية

بالنظر إلى الأوضاع السائدة وتحليلها نستخلص وعبر الحكومات المتعاقبة التي نشمن جهودها أن الإصلاحات والتوجهات المنتهجة لم تأت فيما بعد بالتصحیحات الضرورية، ولم ترق إلى تطلعات أبناء شعبنا، إنما عملت على تعطيل وثبة النمو الاقتصادي والاجتماعي، مما ساعد على تشجيع السياسة الاستهلاكية، والانسياق المتفاوت في التبعية الخارجية، وأدى في مرحلة معينة إلى توقف تام للاستثمار في ميادين الإنتاج، وجيء حينها بالليبيرالية بطريقة خاصة انعكست سلبا على الحياة اليومية للمواطن ومست وبشكل مذهل مصير المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة منها، وفي نفس الوقت أسهمت في تكاثر نشاطات طفيلية كان لها دورها في تفشي ظواهر الرشوة والمحسوبية والثراء السهل.

لا يخفى علينا، إخواني، أن التهديدات ماتزال قائمة وما يزيد من حدتها هو ثقل الديون الخارجية ومدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالأسواق البترولية التي وإن عرفت استقرارا نسبيا في السنوات الأخيرة، فلا يمكن ولحد معين تسطير سياسة إنعاش على ضوء ما هي عليه الأسعار حاليا، لأن تدنيها إلى دون المستوى المرتقب يكون له تأثير بالغ الخطورة في التوازنات المالية وقدرات الاستيراد، مما يؤدي حتما إلى ما لاتحمد عقباه.

تخطى هذه العقبات والخروج من دوامة اللااستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي ممكن وسهل المنال، لأن الجزائر لها القدرة الكافية ومن خلال ماضيها النضالي المجيد وما تتمتع به من الحيوية المفعمة بالطاقات الكفيلة بإعطائها دفعا قويا يمنحها القدرة على تخطي الانقسامات المبنية على سياسات لا تخدم سوى قوى الشر والتحطيم.

إن ضم الصفوف، والإيمان الراسخ بالقضية الوطنية وإخلاص هذه الأمة ووحدها، وجعل المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار والابتعاد عن المصلحة الضيقة، أمور تسهم لامحالة في إنجاح السياسة التي سطرته الحكومة والرامية أساسا إلى تطبيق مخطط الإنعاش

2 - منجم الشعبة الحمراء غني بنفس المعادن ينتظر الدعم المالي من الدولة لتوسيع النشاط.

3 - استغلال المياه الجوفية لمنجمي خرزت يوسف، والشعبة الحمراء لأغراض فلاحية تغطي الاكتفاء الذاتي الغذائي للمنطقة.

ومن ضمن المشاكل التي تعانيها البلدية أو الدائرة هي التبعية الإدارية غير المنطقية لدائرة عين ولمان التي بقيت لها الوصاية منذ أمد طويل ونخص بالذكر:

1 - قطاع العدالة: حيث يطالب السكان بحق تسجيل إنشاء محكمة بمقر الدائرة لتقريب الإدارة من المواطن وتخفيف المعاناة عنه.

2 - نفس المشكل تعانيه دائرة عين آزال بالنسبة إلى القطاع الصحي حيث أصبحت المرافق الصحية الموجودة غير قابلة لتلبية حاجيات المواطنين إن لم نعتبرها منعقدة قياسا بالخدمات المقدمة لذا لا بد من التفكير في تزويد مقر الدائرة بقطاع صحي يشمل بمختلف مصالحه وتخصصاته 120 سريرا ليساهم لامحالة في تخفيف معاناة التنقل على مواطني البلديات المجاورة كالحامة وياجرو وبوطالب وجرياط وكذا بلديات الدائرة الأربعة.

سيدي الرئيس إضافة إلى ما جاء في تعقيبتي هذا هناك جملة من الاقتراحات التي ارتأينا أنها تخفف من معاناة المواطنين وأخذنا ولاية سطيف عينة للاستدلال بها ويمكن أن تعمم على باقي ولايات الوطن كونها تمس معظم ميادين الحياة اليومية والتي سردناها في شكل مرفقات لهذا التدخل.

أخيرا لايسعنا سيدي الرئيس إلا أن نطلب من المولى العزيز أن يوفقكم في مهامكم لما فيه الخير للعباد والبلاد.

المجد والخلود للشهداء الأبرار.

وشكرا.

وغيرها. ولا يفوتني أن أوجه تشكراتي إلى كل سكان ولاية سطيف الذين وضعوا ثقتهم في القائمة الحرة.

إن مطالب سكان ولايتنا موضوعية وشرعية تصب جميعها في تحسين المستوى المعيشي ورفع الغبن وكل أشكال الظلم والحقرة. إن مشاكل بلديات الولاية، سيدي الرئيس، متشعبة طالت ميادين الحياة اليومية، حيث تفشى في المنطقة وباء تزيد حدته، إنه مرض القرن أصاب زهرة الجزائر التي نحسد عليها من قبل الصديق والعدو ألا وهي فئة الشباب الذين انغمسوا في عالم يختلف عن العالم الذي حلم به كل مواطن جزائري غداة الاستقلال. إنه عالم إنساق فيه الشباب الجزائري واستسلم لآفة تعاطي المخدرات سواء كان ذلك عن طريق تناول مادة الحشيش أو استعمال بعض المواد الكيميائية السامة كالغراء والأمونياك وغيرها. وهناك ما هو أخطر سيدي الرئيس، ظاهرة غريبة عن مجتمعنا تتنافى ومبادئ ديننا الحنيف ألا وهي ظاهرة الانتحار التي لم تول أهمية لمعرفة أسبابها الحقيقية.

لكن ما يمكن استخلاصه وبحكم الاحتكاك المباشر بالمواطن هو أن العوامل المسهمة بشكل أو بآخر في تفشي هذه الظاهرة أو الظواهر نجد -على رأسها- الفقر والبطالة والظروف الاجتماعية وتحليل الأوضاع ومن باب إبداء الرأي فيما تتخبط فيه بلديات الولاية وعلى رأسها بلدية عين آزال التي تعتبر ثاني بلدية ودائرة بالولاية بعد دائرة العلمة من حيث تعداد السكان إذ مشاكلها لاتحصى ولاتعد سيدي الرئيس، لقد عانت وما تزال تعاني -وإن خفت الحدة بعد مجيء السيد الوالي الحالي- نقصا في شتي مرافق الحياة الضرورية وفي المشاريع التنموية رغم ما تزخر به من ثروات معدنية ومائية ونخص بالذكر:

1 - منجم خرزت يوسف الذي توقف به النشاط منذ سنة 1991 -مباشرة بعد الكارثة- والذي يزخر بمادتي الزنك والرصاص ويمكن استغلاله ثانية ولو بشراكة أجنبية.